

السلام العالمية
SALAM INTERNATIONAL

هاتف: +974 4483 0439
فاكس: +974 4483 3576
عن: ١٢٣٦، الدوحة - قطر

Tel: + 9 7 4 4 4 8 3 0 4 3 9
Fax: + 9 7 4 4 4 8 3 3 5 7 6
P.O. Box 12026, Doha, Qatar
www.salaminternational.com

2025/3/11

السلام العالمية للاستثمار المحدودة - ش م ع ق
محضر إجتماع الجمعية العامة السنوي العادي المنعقدة بتاريخ
2025/3/11 للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2024م

=====

بناءً على أحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م، وتعديلاته الصادرة في القانون رقم 8 لسنة 2021، ونظام الحكومة، والنظام الأساسي الشركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة، شركة مساهمة عامة.

وبناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة، إلى السادة المساهمين، لحضور الاجتماع السنوي العادي للجمعية العامة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2024م، حيث تم الإعلان عن ذلك ودعوة السادة مساهمي الشركة لحضور هذا الاجتماع من خلال الصحف والموقع الإلكتروني للشركة على موقع بورصة قطر، وعلى موقع www.salaminternational.com، وذلك لمناقشة الأمور التالية والمدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، المبين أدناه :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وعن مركزها المالي، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م، والخطط المستقبلية للشركة.
2. سماع تقرير مدققي الحسابات، عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م. وسماع تقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.
3. سماع تقرير مدقق حسابات الشركة حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016.
4. مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م، والمصادقة عليها.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م.
6. توزيع أرباح عن العام 2024.
7. تعين مراقبى الحسابات للسنة المالية 2025، وتحديد أتعابهم.
8. تجديد الموافقة على تفويض مجلس الإدارة، في التصرف في العقارات المملوكة للشركة وشركاتها التابعة، بجميع أوجه التصرف، من شراء وبيع وتأجير ورهن تلك العقارات، وعلى عقد القروض وإصدار خطابات الضمان، والكفالات اللازمة بما فيها الكفالات التضامنية للشركة وجميع شركاتها التابعة، وذلك للحصول على التسهيلات البنكية لتشغيل الشركة وشركاتها التابعة ولتمويل مشاريعها المستقبلية، وتجمیع وإعادة جدولة القروض، وتوقيع حوالات الحق وایة مستندات أخرى متعلقة بالتسهيلات البنكية.
9. تجديد الموافقة على المشاريع المشتركة، مع الشركة الشقيقة السلام بنیان، وعقد القروض معها وإصدار خطابات الضمان والكفالات التضامنية الازمة.
10. تقرير الحكومة السنوي 2024.

وقد باشرت الجمعية العامة للشركة اجتماعها السنوي العادي هذا على تمام الساعة 9:30 التاسعة والنصف من مساء هذا اليوم الثلاثاء، الموافق: 11/3/2025م، وذلك في مجمع البوابة ذي جيت، شارع ميسلون، مدينة الدوحة / دولة قطر، وبحضور كل من السادة :

أعضاء مجلس إدارة الشركة ممثلاً بالسادة :

- | | |
|--|---|
| - رئيس المجلس | 1- السيد عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى |
| - نائب الرئيس | 2- السيد حسام عبد السلام محمد أبو عيسى |
| - عضواً (ممثلاً عن شركة الودحة لتأمين) | 3- سعادة الشيخ نواف بن ناصر بن خالد آل ثاني |
| - عضواً | 4- السيد ناصر سليمان حيدر محمد الحيدر |
| - عضواً (ممثلاً عن شركة سليمان اخوان) | 5- السيد علي حيدر سليمان الحيدر |
| - عضواً | 6- السيد بسام عبد السلام محمد أبو عيسى |
| - عضواً | 7- السيد بدر علي حسين السادة |
| - عضواً | 8- سعادة الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني |
| - عضواً | 9- السيد عبد السلام عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى |
| - عضواً | 10- سعادة الشيخ ثاني بن علي بن سعود آل ثاني |
| - عضواً | 11- السيد أحمد راشد المسيفرى |

ممثل إدارة شؤون الشركات - وزارة التجارة والصناعة:

السيد عبد الرحمن الجاسم.

ممثل السادة كي بي إم جي (مراقب حسابات الشركة) :

السيد يعقوب حبيقة.

أمين سر الجمعية العامة :

السيد حكمت يونس.

وترأس هذا الاجتماع العادي للجمعية العامة رئيس مجلس إدارة الشركة

السيد / عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى

وقائع جلسة الاجتماع

افتتح الاجتماع السيد حكمت يونس، أمين سر المجلس والجمعية العامة، وبعد أن رحب بالسادة الحضور أعطى الكلمة للسيد يعقوب حبيقة - ممثل السادة كي بي إم جي، مراقب حسابات الشركة، حيث أعلن اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الاجتماع، وذلك بحضور مساهمي الشركة وفقاً لما يلي:
 أصلية: 569,822,168 سهماً.
 وكالة: 155,280,929 سهماً.



السلام العالمية
SALAM INTERNATIONAL

المجموع: 725,103,097 من أصل عدد أسهم الشركة وقدرها 1,143,145,870 سهماً، وبنسبة مئوية إجمالية وقدرها 63,431 %.

وبعد هذا الإعلان بدأت الجمعية العامة مناقشة الأمور المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وذلك على النحو التالي :

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ومناقشة الخطط المستقبلية للشركة.

حيث أعطيت الكلمة للسيد عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى، رئيس مجلس إدارة الشركة، لثلاثة تقارير مجلس إدارة الشركة، حيث قال :

السادة المساهمون الكرام ...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسريني بالأصلة عن نفسي، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أرحب بكم أجمل ترحيب.
كما أود أن أقدم لحضراتكم، التقرير السنوي للعام 2024.

أولاً: الخطط المستقبلية للشركة:-

ما زال مجلس الإدارة يتبع عن كثب التطورات على الساحة الدولية وإنعكاساتها المنلوثة المحتملة على الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي. هذا بالإضافة إلى التوجهات المحتملة للاقتصاد الوطني.
وببناء على توجيهات المجلس ما زالت الإدارة التنفيذية للشركة تتبع السياسة المالية المتحفوظة الهدافة إلى إعادة هيكلية الشركات التابعة، وذلك بوقف الأنشطة ذات الأداء الضعيف، وتخفيض المصارييف الإدارية والعمومية، والتركيز على الأنشطة الرابحة.

ثانياً: النتائج المالية للشركة :-

أظهرت الحسابات الختامية المجمعة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2024، أرباحاً صافية بلغت حوالي 54,9 مليون ريال قطري، وبعد تنزيل حقوق ملكية الأقلية، تصبح حوالي 51,3 مليون ريال قطري. مع العلم بأن تلك الأرباح هي أرباحاً صافية، بعد احتساب جميع المخصصات اللازمة. بذلك بلغ نصيب السهم الواحد من الأرباح حوالي 0.044 ريال قطري.

بناء على الأرباح المتحققة المذكورة أعلاه، فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتك الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين مقدارها 4% من رأس المال المدفوع.

إنني أغتنم هذه المناسبة لأرفع باسمكم جميعاً، وباسم مجلس إدارة الشركة، وباسمي شخصياً أسمى آيات الشكر والعرفان، إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله، وإلى نائب سمو الأمير سعادة الشيخ عبدالله بن حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، وزیر التجارة والصناعة سعادة الشيخ فيصل بن ثانية بن فيصل آل ثاني. لما أبدوه من حكمة وقيادة رصينة، في مواجهة التحديات التي تواجه دولة قطر. ولدعمهم المتواصل في دفع مسيرة البناء والعطاء والتقدم في دولتنا الحبيبة قطر.

٤

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل، إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة، ولجميع العاملين في الشركة، للجهود المخلصة في دعم مسيرة ونهضة وإزدهار الشركة.

ثانياً : سماع تقرير مدققي الحسابات، عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م، وتقرير مدققي الحسابات، عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م.وسماع تقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.

حيث أعطيت الكلمة للسيد يعقوب حبيقة - مثل السادة شركة : كي بي إم جي، مراقب حسابات الشركة لتلاوة هذا التقرير، حيث قال :

**تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع.**

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع وشركاتها التابعة ("المجموعة") والتي تكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024 وبيانات الربع أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة لسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشمل على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى. برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة لسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة كما هو صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة).

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي تقوم بها على البيانات المالية الموحدة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.



تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع) أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقاً لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة كلّ وفي تكوين رأينا حول تلك البيانات المالية الموحدة، ولا نقدم رأينا منفصلاً عن هذه الأمور.

تقييم إستثمارات عقارية
راجع إيضاح 12 حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
<p>ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة 2,245,886,112 ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2024 (مبلغ 2,243,726,706 ريال قطري في 2023)، والتي تمثل 50% في مجموعة 2023 من إجمالي موجودات المجموعة، وبالتالي فهي تمثل جزءاً جوهرياً من البيان المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024. يتضمن تقييم العقارات الاستثمارية استخدام الأحكام والتقييرات الهامة. 	<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على الأساليب والافتراضات والبيانات المستخدمة في تقييم القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. تقييم كفاءة وإمكانيات وموضوعية المثمن الخارجي؛ فحص تقارير التقييم وتقييم ما إذا كانت أي أمور محددة فيها لها تأثير محتمل على المبالغ المسجلة و / أو الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة؛ الموافقة على معلومات العقار في تقرير التقييم على سجلات الملكية الأساسية التي تحفظ بها المجموعة؛ إشراك أخصائي التقييم الخاص بنا لمساعدتنا في الأمور التالية: <ul style="list-style-type: none"> - تقييم اتساق أساس التقييم ومدى ملاءمة المنهجية المستخدمة، بناءً على ممارسات التقييم المقبولة بشكل عام؛ - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل معدل الخصم ومعدل النمو النهائي وصافي التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل السوق القابل للمقارنة والذي تضمن مقارنة هذه المدخلات مع التاريخ المشتق من الخارج وكذلك تقييماتنا الخاصة بناءً على معرفتنا بالمجموعة والصناعة. تقييم مدى كفاءة إفصاحات البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات عن الافتراضات الرئيسية والأحكام ومعدلات الحساسية.



تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع) معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، لكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها من المتوقع أن يتتوفر التقرير السنوي لنا بعد تاريخ تقرير المدقق هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تندرج بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة
إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة) وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكناً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً لقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول مما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقير ستكتشف دائماً عن تحريفات جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة. كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقير، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع) مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية و المناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية تحريفات جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

ابداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبى، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهيرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة الشركة علىمواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهيرية، فإننا مطلوبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافى، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحوها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- التخطيط والقيام بتدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة الأعمال التي تم إجراؤها لتدقيق المجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

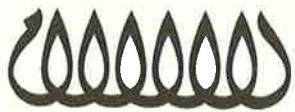
نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالطريق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمادات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً. من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الإفصاح العلنى عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جداً، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع) تقرير عن المتطلبات القانونية الأخرى

وفقاً لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطرى رقم 11 لعام 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لعام 2021، فإننا نفيد أيضاً ("قانون الشركات التجارية القطرى المعدل") بما يلى:

- 1- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.
- 2- تحفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتنفق بياناتها المالية الموحدة معها.
- 3- من المتوقع أن يتتوفر تقرير مجلس الإدارة لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء الجرد الفعلى لمخزون الشركة وفقا للأصول المرعية.



السلام العالمية
SALAM INTERNATIONAL

- 4 لسنا على علم بأي انتهاكات للأحكام السارية من قانون الشركات التجارية القطري المعدل أو لبند 5 النظام الأساسي للشركة التي حدثت خلال العام والتي قد يكون لها تأثير جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ثالثاً: تقرير مدقق حسابات الشركة حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016."

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع.
تقرير حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادرة عن هيئة قطر للأسوق المالية ("هيئة قطر") ، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة ما (أ) إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة لامتنال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ويشار إليهما معاً باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

- يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية:
- إعداد وتقديم بيان حوكمة الشركات امتنالاً للنظام. قدم مجلس الإدارة بيان حوكمة الشركات الذي تمت مشاركته مع كي بي أم جي في 16 فبراير 2025 (الملحق 1)، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.
- منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان وجود عملية لدى الشركة لامتنال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكيد من تلقى الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغيرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)
شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المنقح)، مهام التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين.



يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداؤها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمتطلبات المادة 24 (4) من القانون.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال النظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر لأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتتم أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر لأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام الشركة لمواد النظام وظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة للالتزام الشركة بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر لأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والإلتزام بمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تحتاج الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:
فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة إجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر لأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد النظام.

فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع) شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع. مسؤولياتنا (تابع)

القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

جزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.



معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي سترج في التقرير السنوي للشركة وتقرير حوكمة الشركات السنوي الذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيان

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحكومة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمراجعة الحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال مع النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين ولوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهيرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم أعداد البيان للوقاية بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجہ من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بالنظام الأساسي للشركة وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد النظام.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)
شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع.
الاستنتاجات

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ور هناً بها.
نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكون أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.
وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبدّل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بأن (أ) أن لدى الشركة الإجراءات الكافية للالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة؛ و(ب) أن الشركة ملتزمة بأحكام مواد النظام ولم يتم توضيحها بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية وفقاً للمتطلبات وفقاً للمادة 24 (4) من القانون.
باستثناء عدم الامتثال على النحو الوارد في البيان خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

تأكيد على أمر

نلتف الانبه إلى عدم الإلتزام كما ورد في تقييم الإدارة فيما يتعلق بالمادة (18)، المادة (14)، و المادة (28)، المادة (4)، والمادة (5) من القانون.
ولم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

تقييد استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.
تم تصسيم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسووليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة 24 من القانون. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسووليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو لا نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المعقول هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كلّاً (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئياً، دون موافقتنا الخطية المسبقة.

وبعد الانتهاء من تلاوة تقرير مراقبي حسابات الشركة، تلا السيد أمين سر الجمعية توصيات مجلس إدارة التالية :

- 1- بالصادقة على تقرير مجلس الإدارة، عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م، والخطط المستقبلية للشركة، وبالمصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر.
- 2- بالصادقة على الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2024م، والمصادقة على تقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.
- 3- بالصادقة تقرير مدقق حسابات الشركة حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والبيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016."

بعد أن تلا نص البند الرابع من جدول الأعمال التالي:

رابعاً : مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024م، والمصادقة عليها.

ليتم طرح البنود الأربع الأولى من جدول الأعمال وتوصيات مجلس إدارة الشركة بشأنها، على السادة أعضاء الجمعية العامة للمناقشة والتصويت عليها مجتمعة:

وبعد الإنتهاء من ذلك، وحيث أنه لم يعد هناك أي سؤال أو استفسار على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر ووصيات مجلس إدارة الشركة بشأنها، فقد صوت السادة أعضاء الجمعية العمومية على التوصيات التالية وبرفع الأيدي بالموافقة عليها بالإجماع دون أي تحفظ أو اعتراض، وهي التالية:

- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها العالمي عن السنة المالية المنتهية في : 2024/12/31، والخطط المستقبلية للشركة.
- المصادقة على تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في : 2024/12/31 .
- المصادقة على الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31. وتقرير مدقق حسابات الشركة حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016".

وبعد ذلك تم الإنتقال إلى البند الرابع من جدول الأعمال :

خامساً: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2024.

حيث عرض السيد أمين سر الجمعية موضوع الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31.

وحيث لم يكن هناك أي سؤال أو استفسار آخر يدور حول إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31، فقد تم عرض هذا الإبراء على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للتصويت عليها وبرفع الأيدي، وبالتالي موافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والموافقة عليها بالإجماع.

وبعد ذلك تم الإنتقال إلى البند السادس من جدول الأعمال :

سادساً: توزيع مائسته 4%， أرباح عن العام 2024:-

وحيث لم يكن هناك أي سؤال أو استفسار يدور حول اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح عن العام 2024، وبنسبة مئوية قدرها 4%， فقد تم عرض هذا الاقتراح على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للتصويت عليه برفع الأيدي، وبالتالي موافقة على هذا الاقتراح بإجماع.

وبعد ذلك تم الإنتقال إلى البند السابع من جدول الأعمال :

سابعاً: تعيين مراقبين للحسابات للسنة المالية 2025، وتحديد أتعابهم.

وهنا ترك السيد يعقوب حبيقة، ممثل السادة كي بي إم جي، مدققي حسابات الشركة قاعة الاجتماع.



وتحدد السيد أمين سر الجمعية قائلاً : تلقت الشركة 3 عروض مقدمة من شركات تدقيق عالمية معتمدة ومدرجة في سجل مراقبى الحسابات لدى وزارة التجارة والصناعة، لمراجعة الحسابات الختامية المجمعة للفترة المنتهية بتاريخ 31/12/2025. وذلك مقابل أتعاباً مهنية وفقاً لما يلى:-

ريال قطري.	820,000	كى بي إم جي
ريال قطري.	924,259	برايس وتر هاوس
ريال قطري.	1,073,000	أرنست و يونج

وقد كان عرض السادة، هو الأنسب على النحو التالي:-

شركة كى بي إم جي (KPMG) 820,000 ريال قطري

وبعد دراسة هذه العرض وعرضه على مجلس إدارة الشركة الذي بدوره أوصى بالموافقة على تعيين السادة شركة كى بي إم جي (KPMG)، كمراقبين ومدققين لحسابات الشركة المجمعة للسنة المالية 2025م، لمدة (1) سنة واحدة، ومقابل أتعاب مهنية وقدرها 820,000 ثمانمائة وعشرون ألف ريال قطري. وقد تم عرض ذلك على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة للتصويت على هذا التعيين والأتعاب وتوصية مجلس إدارة الشركة بهذا الخصوص، وحيث أنه لم يكن هناك أي اعتراض، فقد تم التصويت على ذلك، وإعتماد تعيين السادة شركة كى بي إم جي (KPMG) كمراقبين ومدققين لحسابات الشركة ولمدة (1) سنة، ومقابل أتعاب مهنية وقدرها 820,000 ثمانمائة وعشرون ألف ريال قطري. وذلك برفع الأيدي، حيث كانت النتيجة الموافقة على ذلك بالإجماع.

وبعد ذلك تم الإنتقال إلى البند الثامن من جدول الأعمال :

ثاماً : تجديد الموافقة على تفويض مجلس الإدارة، في التصرف في العقارات المملوكة للشركة وشركاتها التابعة، بجميع أوجه التصرف، من شراء وبيع وتأجير ورهن تلك العقارات، وعلى عقد القروض وإصدار خطابات الضمان، والكفالات الازمة بما فيها الكفالات التضامنية للشركة وجميع شركاتها التابعة، وذلك للحصول على التسهيلات البنكية لتشغيل الشركة وشركاتها التابعة ولتمويل مشاريعها المستقبلية، وتجميع وإعادة جدولة القروض، وتوقيع حوالات الحق واية مستندات أخرى متعلقة بالتسهيلات البنكية.

حيث تم عرض هذا البند على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة للتصويت عليه وبرفع الأيدي، وتم تلاوة توصية مجلس إدارة الشركة بخصوص هذا التجديد، حيث كانت النتيجة النهائية الموافقة على تجديد الموافقة على تفويض مجلس الإدارة، في التصرف في العقارات المملوكة للشركة وشركاتها التابعة، بجميع أوجه التصرف، من شراء وبيع وتأجير ورهن تلك العقارات، وعلى عقد القروض وإصدار خطابات الضمان، والكفالات الازمة بما فيها الكفالات التضامنية للشركة وجميع شركاتها التابعة، وذلك للحصول على التسهيلات البنكية لتشغيل الشركة وشركاتها التابعة ولتمويل مشاريعها المستقبلية، وتجميع وإعادة جدولة القروض، وتوقيع حوالات الحق واية مستندات أخرى متعلقة بالتسهيلات البنكية.

وبعد ذلك تم الإنتقال إلى البند التاسع من جدول الأعمال :

تاسعاً : تجديد الموافقة على المشاريع المشتركة مع الشركة الشقيقة السلام بنيان وعقد القروض معها وإصدار خطابات الضمان والكفالات التضامنية الازمة.

حيث تم عرض هذا البند على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة وتصوية مجلس إدارة الشركة بتجديد الموافقة على المشاريع المشتركة مع الشركة الشقيقة السلام بنيان وعقد القروض معها وإصدار خطابات الضمان والكفالات التضامنية الازمة. للتصويت على ذلك وبرفع الأيدي، حيث كانت النتيجة النهائية الموافقة على ذلك بالإجماع على هذا التجديد والتوصية.

وبعد ذلك تم الإنتقال إلى البند العاشر من جدول الأعمال :

عاشرأ: مناقشة تقرير الحكومة السنوي 2024م.

حيث أطلع السيد أمين السر، السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة على مستجدات تقرير الحكومة السنوي الثالث عشر لسنة 2024م، واستمعت الجمعية العامة إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بشأن التزام الشركة بأحكام نظام الحكومة، وتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وحيث أنه لم يكن هناك أي مواضيع أخرى قابلة للبحث ومدرجة على جدول الأعمال، فقد شكر رئيس مجلس إدارة الشركة السيد عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى، السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة على حضورهم، معلنًا انتهاء وفض الاجتماع في تمام الساعة 10:15 العاشرة والربع والربع من مساء اليوم والتاريخ المدونين في مستهل هذا المحضر.

التوقيعات

يعقوب حيصة
سجل مراقبي الحسابات رقم (289) عن
السادة مدققي حسابات الشركة كي بي إم جي



عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى
رئيس مجلس الإدارة

السيد حكمت عبدالفتاح يونس
أمين سر الجمعية